

أثر التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي على الاستثمار الأجنبي المباشر

بن يوب لطيفة

جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس، الجزائر

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تحليل وقياس أثر التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي على الاستثمار الأجنبي المباشر، باستخدام طريقة التكامل المتزامن منذ نشأة المجلس 1981م إلى غاية 2012م بين المتغيرات التالية: الاستثمار الأجنبي المباشر و الناتج المحلي الإجمالي والتجارة البينية، وتشير النتائج إلى وجود علاقة توازنية في المدى الطويل بين متغيرات الدراسة وذلك بعد استقرار السلاسل الزمنية عند المستوى الأول، وبالتالي فان التكامل الاقتصادي الخليجي يؤثر ايجابيا على الاستثمار الأجنبي المباشر.

الكلمات المفتاحية: التكامل الاقتصادي، الاستثمار الأجنبي المباشر، دول مجلس التعاون الخليجي، التكامل المتزامن.

Abstract :

The purpose of this paper is to analyze and measure the impact of economic integration on foreign direct investment in GCC countries during the period 1981-2011 using co-integration method, among key variables: Inflow of Foreign Direct Investment, Gross Domestic Product and Intra-Trade. Results show that economic variables are stationary in first differences; besides, the existence of long term relationship between these variables and a causality relationship among foreign direct investment and economic integration.

Key words: Economic Integration, Foreign Direct Investment, GCC Countries, Cointegration.

المقدمة:

في ظل التغيرات الاقتصادية التي تشهدها الدول النامية والتي تشمل جميع المستويات الاجتماعية والاقتصادية وغيرها، إذ أصبح من غير الممكن أن تواجهها كل دولة على حدى، مما أدى إلى اعتبار هذا العصر بعصر التكتلات الاقتصادية وغيرها من الأوصاف التي توحي بأن العالم يتجه نحو التكامل في تجمعات إقليمية، باعتبارها السبيل الاستراتيجي الوحيد لمواجهة هذه التحديات، ومن هنا عملت دول المجلس التعاون الخليجي على تحسين المناخ الاستثماري وخلق ظروف أفضل لتدفق الاستثمارات وجذبها إلى

مختلف القطاعات الاقتصادية، حيث اتخذت هذه الدول خطوات ملموسة نحو تغيير القوانين الخاصة بالاستثمار باستحداث تشريعات متكاملة، و نصت المادة الخامسة من الاتفاقية الاقتصادية الموحدة 2001 على توحيد أنظمتها وقوانينها المتعلقة بالاستثمار وكذا معاملة الاستثمارات المملوكة لمواطني دول المجلس الطبيعيين والاعتباريين المعاملة الوطنية في جميع الدول الأعضاء. ومن هنا يتبادر للذهن الإشكالية الآتية:

ما مدى فعالية التكامل الاقتصادي الخليجي في دعم الاستثمار الأجنبي المباشر ؟

أولاً: واقع التكامل الاقتصادي الخليجي

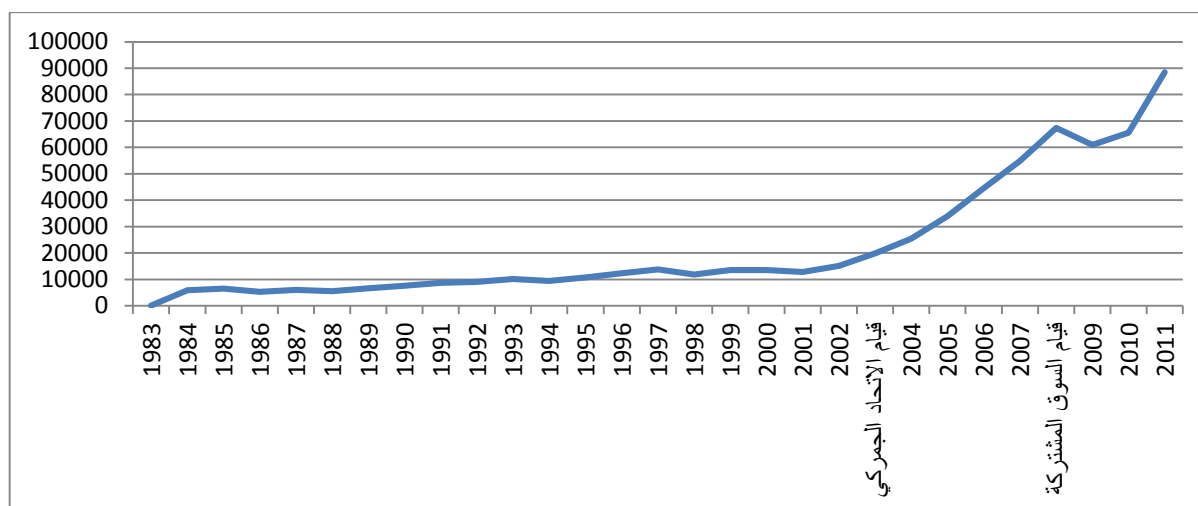
أنشأ مجلس التعاون لدول الخليج العربية سنة 1981م و ضم كل من السعودية و الكويت و قطر و البحرين و الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان، وتمثلت أهدافه⁽¹⁾:

- ✓ تحقيق التنسيق و التكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين، وصولاً إلى وحدتها.
 - ✓ تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات.
 - ✓ وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين.
 - ✓ دفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة والثروات المائية والحيوانية، وإنشاء مراكز بحوث علمية، وإقامة مشاريع مشتركة، وتشجيع تعاون القطاع الخاص بما يعود بالخير على شعوبها.
- ومن الناحية التنظيمية يتكون المجلس من ثلاثة أجهزة رئيسية هي⁽²⁾: المجلس الأعلى و المجلس الوزاري و الأمانة العامة، كما أقر المجلس الأعلى في نوفمبر 1981 الاتفاقية الاقتصادية الموحدة⁽³⁾ لتحديد مراحل التكامل والتعاون الاقتصادي بين دول المجلس وشملت على⁽⁴⁾:

1. تحقيق التكامل الاقتصادي بين دول المجلس وفق خطوات متدرجة.
2. تقريب وتوحيد الأنظمة والسياسات والاستراتيجيات في المجالات الاقتصادية والمالية والتجارية.
3. ربط البنى الأساسية بدول المجلس، لاسيما في مجالات المواصلات والكهرباء والغاز وتشجيع إقامة المشاريع المشتركة.

وظل العمل الاقتصادي المشترك محدود نسبياً تمثل في قيام منطقة التجارة الحرة⁽⁵⁾ في سنة 1983م والتي يتم بموجبها تحرير التجارة فيما بين دول المنطقة المتكاملة من كافة الحواجز الجمركية والقيود الأخرى على التجارة، مع احتفاظ كل دولة بتعريفاتها إزاء العالم الخارجي، واستمرت حوالي عشرين عاماً، والشكل التالي يبين تطور إجمالي التجارة البينية لدول المجلس (صادرات-واردات).

الشكل (1): إجمالي التجارة البينية لدول المجلس (صادرات-واردات) من 1983 إلى 2011.



المصدر: الأمانة العامة "السوق الخليجية المشتركة: حقائق وأرقام" قطاع شئون المعلومات-إدارة الإحصاء، العدد 5، سنة 2012.

يتبين لنا من الشكل السابق تطور حجم التجارة البينية بين دول المجلس من 6 مليارات في سنة 1983م إلى 90 مليار في سنة 2011م، مما يؤكد دور الكبير للاتحاد الجمركي وكذلك السوق المشتركة في ازدياد التجارة البينية.

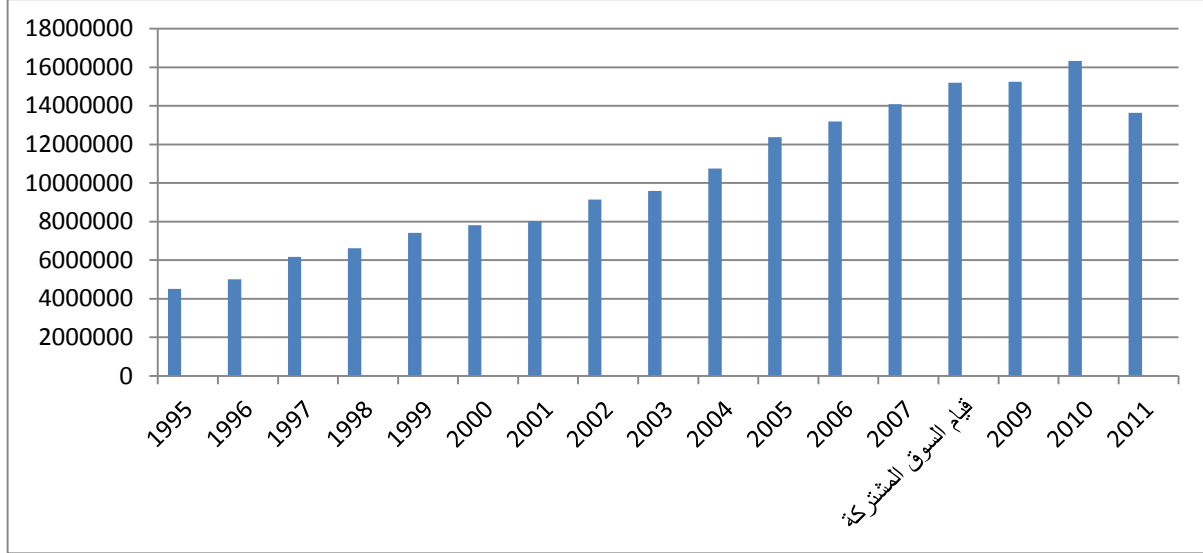
إلا حين إقرار الاتفاقية الاقتصادية لسنة 2001م⁽⁶⁾ والتي حلت محل اتفاقية 1983م وعملت على نقل دول المجلس من مرحلة التعاون إلى مرحلة التكامل وفق ما يلي⁽⁷⁾:

إقامة الاتحاد الجمركي: دخل الاتحاد الجمركي حيز التنفيذ في يناير 2003م وبذلك حل محل المنطقة التجارة الحرة، ويتم بموجبه إزالة كافة الحواجز الجمركية وغير الجمركية على التجارة وهو ما تم في مرحلة التجارة الحرة بالإضافة إلى توحيد الرسوم الجمركية مع الدول غير الأعضاء. حيث تم الاتفاق على تعريف جمركية موحدة بواقع 5% على السلع الأجنبية المستوردة من خارج الاتحاد، وقد تم إعطاء فترة انتقالية من 2003م إلى 2009م للدول الأعضاء حتى تتأقلم مع بعض جوانب الاتحاد الجمركي كاستيراد الأدوية والمستحضرات الطبية واستيراد المواد الغذائية واستمرار الحماية الجمركية لبعض السلع والتحصيل المشترك للإيرادات الجمركية.

إقامة السوق الخليجية المشتركة: دخلت السوق الخليجية المشتركة حيز التنفيذ في ديسمبر 2008م وبذلك حلت محل الاتحاد الجمركي، ويتم بموجبه إزالة كافة الحواجز الجمركية وغير الجمركية على التجارة وهو ما تم في مرحلة التجارة الحرة، وتوحيد الرسوم الجمركية مع الدول غير الأعضاء وهو ما تم في مرحلة الاتحاد الجمركي بالإضافة إلى إلغاء القيود على حركة الأشخاص وحركة رؤوس الأموال. حيث عملت على تعميق تحرير حركة الخدمات وحرية تنقل المواطنين الخليجيين مع تمتعهم بالمعاملة الوطنية في أي دولة

من الدول الأعضاء، والسماح للمواطنين بتملك العقارات والاستثمار في أسواق المال وحرية ممارسة الأنشطة الاقتصادية وغيرها، وفتح فروع للبنوك في الدول الأعضاء، والأشكال التالية توضح ذلك.

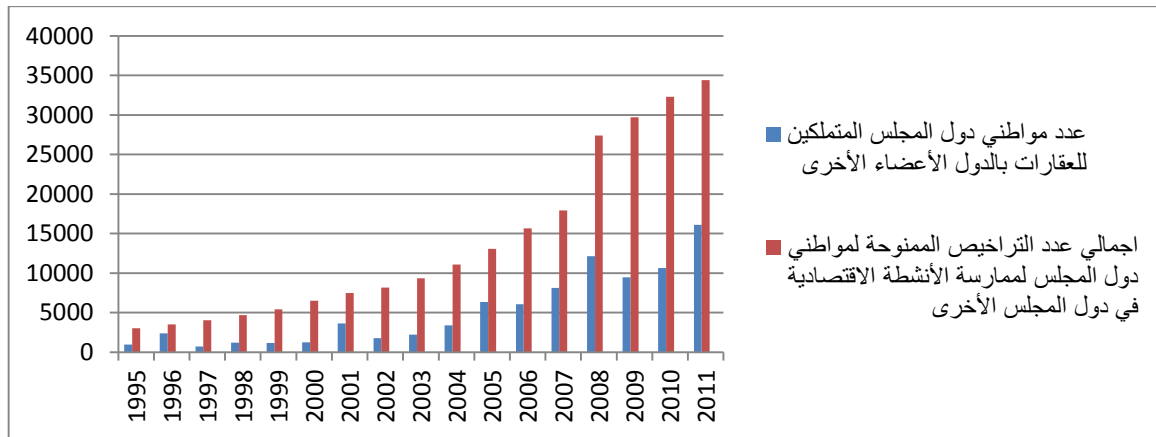
الشكل (2): عدد مواطني دول المجلس الذين تم دخولهم الدول الأعضاء الأخرى



المصدر: الأمانة العامة "السوق الخليجية المشتركة: حقائق وأرقام" قطاع شئون المعلومات-إدارة الإحصاء، العدد 5، سنة 2012.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه تزايد أعداد المواطنين الذين تنقلوا بين دول المجلس من 4,5 مليون مواطن في سنة 1995م إلى قرابة 14 مليون مواطن في سنة 2011م، وبنسبة نمو قدرها 189%، حيث احتلت السعودية في سنة 2011م المرتبة الأولى بـ 4,4 مليون مواطن وتليها البحرين بـ 3,8 مليون مواطن ثم الكويت بـ 2,3 مليون مواطن وعمان بـ 598 ألف مواطن.

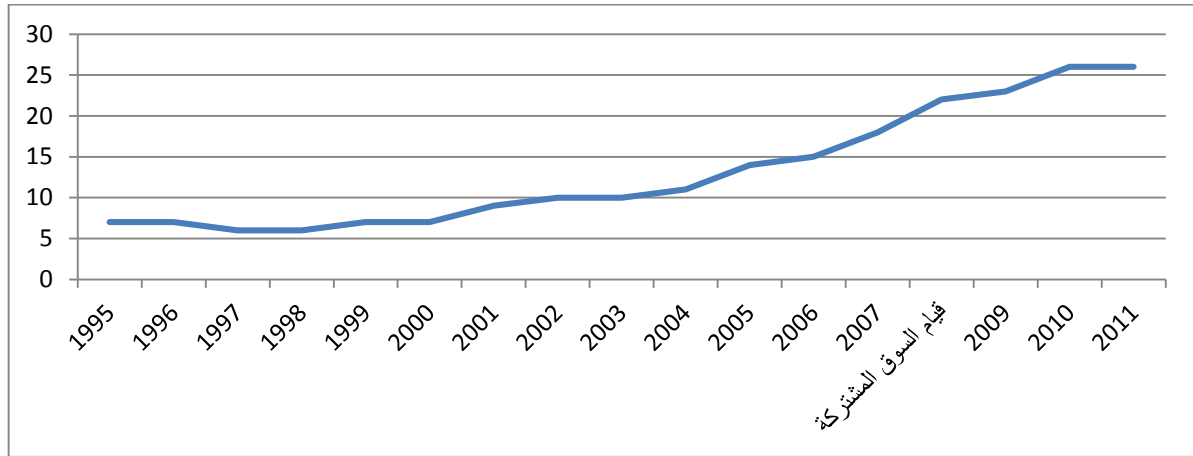
الشكل (3): عدد مواطني دول المجلس الممتلكين للعقارات وإجمالي عدد التراخيص الممنوحة لمواطني دول المجلس بالدول الأعضاء الأخرى



المصدر: الأمانة العامة "السوق الخليجية المشتركة: حقائق وأرقام" قطاع شئون المعلومات-إدارة الإحصاء، العدد 5، سنة 2012.

تبين من خلال الشكل ارتفاع عدد مواطنين الممتلكين للعقارات بدول المجلس من 976 مواطن سنة 1995م إلى 16107 مواطن سنة 2011م حيث يتصدر مواطني دولة الكويت بـ 8130 مواطن وتلي السعودية بـ 2312 مواطن ثم الإمارات العربية المتحدة بـ 2267 مواطن وقطر والبحرين وعمان بـ 1326 و 1086 و 986 على التوالي. أما بالنسبة للتراخيص الممنوحة لمواطني دول المجلس لممارسة الأنشطة الاقتصادية في دول المجلس الأخرى فعرفت هي الأخرى ارتفاعا ملحوظا من 3033 رخصة في سنة 1995 إلى 34424 رخصة في سنة 2011م، حيث تصدرت الإمارات العربية المتحدة في سنة 2011م التراخيص الممنوحة حيث بلغت 28909 رخصة تليها الكويت بـ 3372 رخصة والبحرين بـ 1067 رخصة والسعودية 494 رخصة وعمان 330 رخصة وقطر بـ 256 رخصة.

الشكل (4): عدد البنوك التجارية الخليجية العاملة في دول المجلس الأخرى



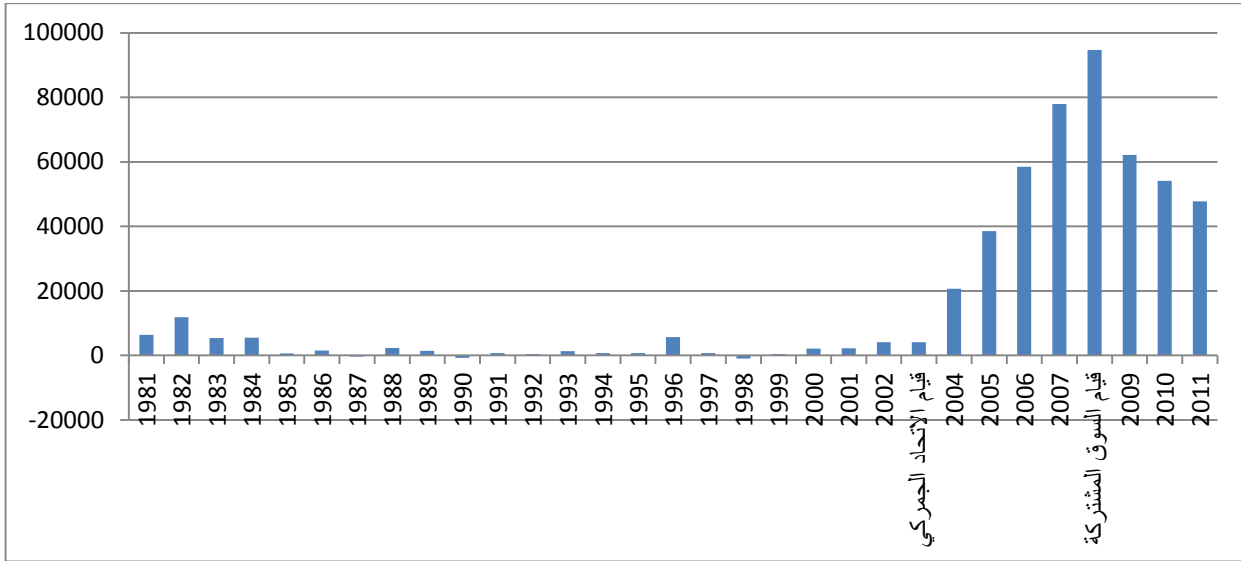
المصدر: الأمانة العامة "السوق الخليجية المشتركة: حقائق وأرقام" قطاع شئون المعلومات-إدارة

الإحصاء، العدد 5، سنة 2012.

يتبين من هذا الشكل زيادة ملحوظة في البنوك التجارية المصرح لها بالعمل بدول المجلس الأخرى من 7 بنوك في سنة 1995م إلى قرابة 30 بنك في سنة 2011م، حيث احتلت الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى في استقطاب البنوك التجارية إليها بـ 7 بنوك والبحرين والكويت في المرتبة الثانية بـ 5 بنوك وقطر وعمان والسعودية بـ 4 بنوك و 3 بنوك وبنكان على التوالي.

أما فيما يخص تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المجلس فلقد بلغ حوالي 50 مليار دولار سنة 2011م مقارنة بحوالي 400 مليون دولار سنة 2002م من هنا يتضح التأثير المباشر لقرار إنشاء الاتحاد الجمركي والسوق المشتركة، والشكل التالي يوضح تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي:

الشكل (5): تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول GCC



المصدر: من إعداد الباحثان اعتماداً على بيانات UNCTADSTAT

إقامة الاتحاد النقدي: يتطلب إنشاء سلطة فوق وطنية تكون قراراتها ملزمة لدول الأعضاء و إنشاء عملة واحدة مشتركة لتحل محل عملات دول الأعضاء، وكما هو معلوم فقد تعذر على دول مجلس التعاون الخليجي إصدار عملة مشتركة التي كانت مبرمجة في سنة 2010م، وتأجيلها إلى سنة 2015م، ويمكن تلخيص أهم الانجازات في مجال الاتحاد النقدي كما يلي⁽⁸⁾:

- في ديسمبر 2001م وافق المجلس الأعلى على البرنامج الزمني لإقامة الاتحاد النقدي والقاضي بتطبيق الدولار مثبتاً مشتركاً لعملات دول المجلس في المرحلة الحالية قبل نهاية عام 2002 م، وأن تعمل الدول الأعضاء على الاتفاق على معايير التقارب المالية والنقدية.
- في نهاية 2002م قامت دول المجلس بربط أسعار صرف عملاتها بالمشترك الدولار، غير أن الكويت في 2007 قررت ربط عملتها بسلة من العملات.
- ما بين 2002م و2005م قامت لجنة المحافظين ولجنة التعاون المالي والاقتصادي بتحديد معايير التقارب لنجاح الاتحاد النقدي ألا وهي:
 - ألا يزيد معدل التضخم في أي دولة من دول الأعضاء عن المتوسط المرجح لمعدلات التضخم في دول المجلس زائد 2%.
 - ألا يزيد معدل الفائدة في أي دولة من دول الأعضاء عن متوسط أدنى ثلاثة أسعار للفائدة قصيرة الأجل في دول المجلس زائد 2%.
 - يجب أن تكون احتياطات السلطة النقدية في كل دولة كافية لتغطية تكلفة وارداتها السلعية لمدة لا تقل عن أربعة أشهر.
 - يجب أن لا تزيد نسبة العجز السنوي عن 3% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي(طالما كان متوسط سعر نفط سلة الأوبك في حدود السعر المقبول).

- يجب أن لا تتجاوز نسبة الدين العام للحكومة العامة 60% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، ولا تتجاوز نسبة الدين العام للحكومة المركزية 70% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي.
- في ديسمبر 2005م تم الاتفاق على إنشاء مجلس نقدي يتحول فيما بعد إلى بنك مركزي.
- في ديسمبر 2007م تم وضع برنامج مفصل لإصدار العملة الموحدة.
- في ماي 2009م تم الاتفاق على أن تكون الرياض مقراً دائماً للمجلس النقدي.
- في جانفي 2010م استكملت دول المجلس الأعضاء-بعدما أعلنت سلطنة عمان عدم تمكنها من الانضمام إلى العملة المشتركة في 2006م وإعلان الإمارات العربية المتحدة في 2009م الانسحاب من مشروع الاتحاد النقدي الخليجي - في اتفاقية الاتحاد النقدي المصادقة على اتفاقية الاتحاد النقدي.
- في 27 فبراير 2010م دخلت اتفاقية الاتحاد النقدي حيز التنفيذ.
- في 27 مارس 2010م دخل النظام الأساسي للمجلس النقدي حيز التنفيذ، وعقد مجلس إدارة المجلس النقدي أول اجتماع له في 30 مارس 2010م بمدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية.

ثانيا: الدراسات السابقة

تعددت الدراسات حول اثر التكامل الاقتصادي الإقليمي على الاستثمار الأجنبي المباشر، فنجد دراسة (1997 Magnus Blomström & All) توضح أثر التكتلات الإقليمية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بمقارنة ثلاثة نماذج وهي منطقة التجارة الحرة بين الولايات المتحدة وكندا و التكامل فيما بين بلدان الجنوب ميركوسور و التكامل بين الشمال والجنوب (بعد انضمام المكسيك إلى NAFTA) وتشير النتائج إلى الأثر الايجابي على الاستثمار الأجنبي المباشر عند قيام الاتفاقات الإقليمية و خصوصا إذا تزامنت مع التحرير الداخلي واستقرار الاقتصاد الكلي في البلدان الأعضاء. ودراسة (Francesca di Mauro 2000) التي توضح أثر التكامل الاقتصادي على الاستثمار الأجنبي المباشر و على الصادرات باستخدام نموذج الجاذبية والمتغيرات: التعريفية الجمركية وغير الجمركية وتقلبات أسعار الصرف، وأظهرت النتائج أن التعريفية غير جمركية لها اثر سلبي على الاستثمار الأجنبي المباشر، مما يوحي بأن تكاليف المستثمر الأجنبي هي عكس المصدر، و أن تقلبات أسعار الصرف ليس لها أثر سلبي على الاستثمار لأنه يمكن التغلب عليها جزئيا ، على العكس من الأثر على الصادرات ، كما بينت العلاقة التكاملية بين الصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر. وتوضح دراسة (Florence Jaumotte 2004) ل71 دولة نامية خلال الفترة 1980-1999 إن الاتفاقيات التجارية الإقليمية تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك من خلال زيادة حجم السوق وعدد السكان المحليين لكن ليس كل الدول الأعضاء تستفيد بنفس النسبة، حيث يرتفع الاستثمار في الدول التي تتمتع باستقرار نسبي و توفر البنية التحتية والمواصلات، لذا من الضروري لجميع البلدان تحسين بيئتها التجارية لأفضل ما هو متاح في المنطقة، كما توضح الدراسة أن فوائد الاستثمار

الأجنبي المباشر تظهر بإنشاء اتفاقية التجارة بين دول المغرب العربي الجزائر وتونس والمغرب. وتبين الورقة (Ting Gao 2005) أن التكامل الاقتصادي يؤدي إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر و معدلات النمو الاقتصادي. أما دراسة (2009NormazWana Ismail& Ali) تبين أثر التكامل الاقتصادي بين دول الآسيان على الاستثمار الأجنبي المباشر خلال فترة الزمنية 1995-2003 باستخدام نموذج الجاذبية، وتشير النتائج أن تدفقات الاستثمار الأجنبي البينية اقل من تدفقات الاستثمار الأجنبي من خارج المنطقة، حيث ارتفعت استثمارات الدول الأوروبية فيها، وكذلك استثمارات الولايات المتحدة الأمريكية واليابان. وأخيرا تبين دراسة (2009 Muawya Ahmed Hussein) آثار التكامل بين دول مجلس التعاون الخليجي على الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي باستخدام طريقة التكامل المتزامن للفترة 1996-2006 وأظهرت النتائج الزيادة الملحوظة في الاستثمارات منذ الإعلان قيام الاتحاد الجمركي إلا أنها مازالت محدودة بسبب تشابه اقتصادياتها و الاعتماد الكبير في تجارتها مع العالم الخارجي.

ثالثا: الدراسة القياسية

من أجل معرفة اثر التكامل اقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي : السعودية والإمارات العربية المتحدة والكويت وقطر وعمان والبحرين على الاستثمار الأجنبي المباشر، تم استخدام طريقة التكامل المشترك، باستعمال بيانات سنوية منذ نشأة المجلس سنة 1981 إلى غاية 2012 للاستثمار الأجنبي المباشر الوافد (INV) والنتائج المحلي الإجمالي (GDP) والتجارة البينية (INTR) والتي استخرجت من قاعدة البيانات DATASTREAM، وهي كما يلي:

1/- اختبار جذر الوحدة:

يعتبر اختبار جذر الوحدة أساسي وذلك لمعرفة استقرار السلاسل الزمنية موضع الدراسة وتحديد درجة تكامل هذه السلاسل لما لها من أهمية قصوى للوصول إلى نتائج سليمة وتجنبنا لظاهرة الانحراف الزائف والذي يعني أن العلاقة بين متغيرين أو عدد من المتغيرات الاقتصادية تعبر عن علاقة زائفة، ومن بين أهم الأساليب المستعملة هو اختبار لديكي فولر الموسع (ADF) و اختبار فيلبس بيرون (PP).

• اختبار جذر الوحدة لديكي فولر الموسع (ADF): يتضمن هذا الاختبار (Dicky-Fuller 1979) Augmented) ثلاثة معادلات انحدار مختلفة تحتوي الأولى على الحد الثابت والثانية بوجود الحد الثابت والاتجاه العام والثالثة بدون حد ثابت واتجاه عام، ويتم اختبار فرضية العدم $B=0:0H$ والتي تعني وجود جذر الوحدة أو المتغير غير مستقر إذا كانت القيمة المطلقة t المحسوبة أصغر من القيمة المطلقة t الجدولية، وهو ما يتطلب إعادة الاختبار مرة أخرى لكن بعد أخذ الفروق، والفرضية البديلة $B<0:1H$ التي تدل على استقرار السلسلة وذلك إذا كانت القيمة المطلقة t المحسوبة أكبر من القيمة المطلقة t الجدولية، ومتى وجدت السلسلة الأصلية ساكنة عند المستوى فإنه يقال أنها متكاملة من الدرجة الصفر (0) أما إذا

تطلب أخذ الفروق (d, ..., 2, 1) لجعلها مستقرة نقول أنها متكاملة من الدرجة (d) ا، ويوضح الجدول التالي النتائج التي تم الحصول عليها:

الجدول(1): اختبار ديكي فولر الموسع ADF لاستقرار السلاسل الزمنية

المتغيرات	المستوى			الفرق الأول		
	القاطع	متجه زمني وقاطع	بدونهما	القاطع	متجه زمني وقاطع	بدونهما
INFDI	2,03-	4,08-	2,13	**3,88-	**4,33-	**2,19-
GDP	2,89	0,17	3,93	**4,42-	**6,12-	**3,77-
INTR	1,86	0,30	1,70	2,29-	***3,56-	**2,01-

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 6

مستقرة عند المستوى 5% * مستقرة عند المستوى 10%

نلاحظ من خلال الجدول قبول فرضية عدم ذلك لوجود جذر الوحدة وبالتالي عدم استقرار السلاسل الزمنية لجميع متغيرات الدراسة عند المستوى لأن القيم المحسوبة أقل من القيم الجدولية، لذلك سنقوم بعد ذلك باختبار الفرق الأول، ويتضح لنا رفض فرضية عدم لخلو السلاسل الزمنية من جذر الوحدة وبالتالي استقرارها عند الفرق الأول.

- اختبار جذر الوحدة لفيلبس بيرون (PP): يختلف اختبار (Phillips & Perron, 1988) على الاختبار السابق في أنه لا يحتوي على قيم متباطئة للفروق، والذي يأخذ في الاعتبار الارتباط في الفروق الأولى في السلسلة الزمنية باستخدام التصحيح غير المعلمي، ويسمح بوجود متوسط لا يساوي صفراً واتجاه خطي للزمن، إلا أنه يقوم على نفس صيغ اختبار ديكي فولر الموسع كما يتم استخدام نفس القيم الحرجة، ويوضح الجدول التالي النتائج التي تم الحصول عليها:

الجدول(2): اختبار فيليبس بيرون (PP) لاستقرار السلاسل الزمنية

المتغيرات	المستوى			الفرق الأول		
	القاطع	متجه زمني وقاطع	بدونهما	القاطع	متجه زمني وقاطع	بدونهما
INFDI	1,25-	1,69-	0,84-	2,18-	2,13-	**2,35-
GDP	5,33	1,41	5,25	**4,38-	**6,59-	**3,82-
INTR	5,63	1,80	6,19	**5,41-	**4,18-	**4,93-

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 6

مستقرة عند المستوى 5% * مستقرة عند المستوى 10%

ويظهر الجدول أعلاه أن السلاسل غير مستقرة أيضا عند المستوى ولكنها مستقرة في الفرق الأول، ومنه نقول أن متغيرات الدراسة مستقرة بعد أخذ الفرق الأول وبالتالي فهي متكاملة من الدرجة الأولى.

2/- اختبار التكامل المشترك:

بعد التأكد من استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات الدراسة وأنها متكاملة من نفس الدرجة ألا وهي الدرجة الأولى (1) فسيتم اختبار وجود علاقة توازنية بين السلاسل الزمنية على الآجال الطويلة عن طريق اختبار التكامل المشترك (Johansen 1988) الذي يعتبر اختبار لرتبة المصفوفة (r) وعندها يمكن الحصول على الحالات التالية:

- إذا كانت رتبة المصفوفة مساوية للصفر (Rank, r=0) فإن هذه المصفوفة تكون صفرية وتكون جميع المتغيرات لديها جذور وحدة، وأن المتغيرات غير متكاملة تكاملا مشتركا فيما بينها.
- أما إذا كانت رتبة المصفوفة تامة الرتبة (r= n) فإن جميع المتغيرات ليس لها جذور وحدة، أي أنها متغيرات مستقرة.
- أما إذا كانت رتبة المصفوفة مساوية للواحد (r=1) فإنه يوجد متجه تكامل مشترك واحد.
- أما إذا كانت رتبة المصفوفة (1 < r < n) ما يدل على وجود عدة متجهات متكاملة تكاملا مشتركا.

و الجدول التالي يوضح نتائج اختبار التكامل المشترك:

الجدول(3): اختبار التكامل المشترك لجوها نسن

فرضية العدم	القيم الذاتية	اختبار الأثر	القيمة الحرجة 5%	اختبار الامكانية العظمى	القيمة الحرجة 5%
$R \leq 0$	0,69	42,66	29,79	31,23	21,13
$R \leq 1$	0,26	11,43	15,49	8,04	14,26
$R \leq 2$	0,12	3,84	3,38	3,84	3,38

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 6

يبين الجدول في اختبار الأثر أن قيمة الأثر أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى 5%، وكذلك في اختبار الامكانية العظمى أن نسبة الإمكانية العظمى أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى 5% ، مما يعني رفض فرضية العدم بعدم وجود أي متجه للتكامل المشترك، كما يوجد قيمة أخرى في الأثر والإمكانية العظمى

أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى 5% مما يدل على وجود متجه متكاملة تكاملاً مشتركاً، فاختبار التكامل المشترك يشير إلى وجود علاقة تكامل مشترك سواء في اختبار الأثر أو اختبار الامكانية العظمى، وبالتالي تؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة: الناتج المحلي الإجمالي والتجارة البينية والاستثمار الأجنبي المباشر الوافد أي وجود درجة عالية من الحركة المشتركة بين هذه المتغيرات ما يظهر أنها لا تبتعد عن بعضها كثيراً بحيث تظهر سلوكاً متشابهاً.

وقد تم الحصول على معادلة التكامل المشترك لاختبار جوهانسن كالتالي:

$$FDI = -1.44 + 0.60GDP + 1.29INTR$$

توضح معادلة التكامل المشترك أن تأثير التجارة البينية الخليجية على الاستثمار الأجنبي المباشر في المدى الطويل أكبر من تأثير الناتج المحلي الإجمالي وذلك لأن قيمة $B2(1.29)$ أكبر من قيمة $B1(0.60)$ ، هذا يعني أن التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي يؤثر ايجابيا على الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

3/- نموذج تصحيح الخطأ :

و بعد التأكد كذلك من وجود علاقة تكامل مشترك تأتي الخطوة الأخيرة ألا وهي نموذج تصحيح الخطأ لدراسة السلوك الديناميكي لهذا النموذج وتعديل أي حالة غير متوازنة نحو التوازن في المدى الطويل، وهو ما يبينه الجدول التالي:

الجدول (4) : نتائج نموذج تصحيح الخطأ

المتغيرات	المعاملات	الخطأ المعياري	الإحصائية t
القاطع	5,32	1,38	0.38
الناتج المحلي الإجمالي	0,05	0.32	1,16
التجارة البينية	0,43	0,83	2,69
متباطئ البواقي	-0,38	0,18	-2,08
معامل التحديد	0,18		
الإحصائية F	1,87		
إحصائية ديرين واستن	1,69		

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 6

يتضح من نموذج تصحيح الخطأ أن النتائج متوافقة مع النظرية الاقتصادية ما أكدته الاشارات الجبرية وكذلك عدم وجود ارتباط ذاتي بين المتغيرات لأن إحصائية ديرين واستن قريبة من 2.

الخاتمة:

إن المنتبج لمسيرة دول مجلس التعاون الخليجي في تحقيق التكامل الاقتصادي بينهم يدرك أن هناك التزام من طرف دول المجلس بالوصول إلى أعلى مراحل التكامل ألا وهي إقامة اتحاد نقدي خليجي ذو عملة مشتركة حيث تم في سنة 1983 إقامة منطقة التجارة الحرة وفي سنة 2003 إقامة الاتحاد الجمركي وفي 2008 إقامة السوق المشتركة وفي سنة 2010 إقامة المجلس النقدي الذي يعتبر النواة لبنك مركزي موحد، حيث تبين أن دول الخليج نجحت إلى حد كبير في توفير المناخ الملائم للاستثمار الأجنبي المباشر منذ سنة 2003 لكنها في نفس الوقت مازالت محدودة إذا ما قورنت بحجم اقتصادياتها وبحجم الاستثمار المتجه نحو الأسواق الناشئة، و هو ما تبين من خلال هذه الورقة البحثية بوجود علاقة توازنية طويلة الأجل لمتغيرات هذه الدراسة باستخدام بيانات سنوية خلال الفترة 1981-2012 بعد إجراء الاختبارات الضرورية حيث أظهرت نتائج اختبارات استقرار السلاسل الزمنية أن جميع المتغيرات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد والناجح المحلي الاجمالي والتجارة البينية مستقرة عند الفرق الأول مما يعني أنها متكاملة من نفس الدرجة وهي الدرجة الأولى، كما أوضحت نتائج اختبار التكامل المشترك أنه يوجد علاقة واحدة طويلة الأجل بين هذه المتغيرات مما يدل على وجود درجة عالية من الحركة المشتركة فيما بينها وبالتالي فان التكامل الاقتصادي الخليجي يؤثر ايجابيا على الاستثمار الأجنبي المباشر.

المراجع:

- ¹ المادة الرابعة "النظام الأساسي" على الموقع التالي:
<http://sites.gcc-sg.org/DLibrary/index.php?action=ShowOne&BID=143>
 - ² المادة السادسة "النظام الأساسي"، نفس المرجع السابق.
 - ³ للمزيد من التفاصيل انظر الملحق رقم 1.
 - ⁴ الإتفاقية الإقتصادية الموحدة بين دول مجلس التعاون 1981م، على الموقع التالي:
<http://sites.gcc-sg.org/DLibrary/index.php?action=ShowOne&BID=7>
 - ⁵ الأمانة العامة "المسيرة والانجاز" مركز المعلومات، ط3، سنة 2008، ص57-58، على الموقع التالي:
<http://sites.gcc-sg.org/DLibrary/index.php?action=ShowOne&BID=108>
 - ⁶ للمزيد من التفاصيل انظر الملحق رقم 2.
 - ⁷ الأمانة العامة "المسيرة والانجاز" مرجع سابق الذكر، ص58-62.
 - ⁸ انجازات العمل الاقتصادي المشترك بين دول مجلس التعاون في مجال التكامل النقدي : 2002-2010، مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الأمانة العامة، الرياض، سنة 2010 م، على الموقع التالي:
<http://sites.gcc-sg.org/DLibrary/index.php?action=ShowOne&BID=388>
- Francesca Di Mauro,(2000)," The Impact Of Economic Integration On Fdi And Exports: A Gravity Approach " centre for european policy studies.
 - Jaumotte Florence ,(2004), Foreign Direct Investment and Regional Trade Agreements: The Market Size Effect Revisited, IMF Working Paper WP/04/206.

- Ting Gao (2005)" Foreign Direct Investment And Growth Under Economic Integration " ,Journal of International Economics.
- Magnus Blomström and Ari Kokko , " Regional Integration And Foreign Direct Investment", Working Paper Series in Economics and Finance No. 172 May 1997.
- Normaz Wana Ismail , (2009),"The Effect of ASEAN Economic Integration on Foreign Direct Investment , " Journal of Economic Integration .
- معاوية احمد حسين "الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو والتكامل الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي" ورقة مقدمة للقاء السنوي السابع عشر (التكامل الاقتصادي الخليجي: الواقع والمأمول) 26-28 ماي 2009 بالسعودية.